المحاضرة الثانية: المؤسسة الاقتصادية وعلاقتها بالمحيط

أولا: تصنيف المؤسسات الاقتصادية

يعتمد تصنيف المؤسسات الاقتصادية على أساس عدة معايير و هي:

1. **حسب القطاع** : حيت تصنف المؤسسة إلى ثلاث قطاعات أساسية و هي :

- **القطاع الأول:** و يضم المؤسسات التي لها علاقة متينة مع الطبيعة مثل: المؤسسات الزراعية (الفلاحية) بمختلف أنواعها ومنتوجاتها، تربية المواشي، الصيد البحري، الغابات..، المناجم وغيرها.

- **القطاع الثاني** : و هو تابع للقطاع الأول ويتمثل في قطاع الصناعة، أي المؤسسات الصناعية، وهي مختلف المؤسسات التي تعمل على تحويل المواد الطبيعية أساسا إلى منتوجات قابلة للاستعمال أو الاستهلاك النهائي أو الوسيط، وتشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتوجات غذائية وصناعية مختلفة، صناعات تحويل وتكرير المواد الطبيعية من معادن وطاقة وغيرها(الصناعات الاستخراجية). بالإضافة إلى المؤسسات التابعة للبناء والأشغال العمومية.

- **القطاع الثالث** : و هو قطاع تابع للقطاع الأول و الثاني، ويتمثل في المؤسسات الخدماتية، أي المؤسسات المنتجة للخدمات ويضم مؤسسات التوزيع والتسويق ومؤسسات النقل بمختلف أنواعها، السياحة، البنوك والتأمين..

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الخدمات يعرف تطورا مذهلا في العقدين الأخيرين، وعليه هناك من يضيف قطاعا رابعا، الذي يتمثل في تلك المؤسسات التي تمنح الخدمات لمؤسسات أخرى، ويشمل الاتصالات بمختلف أنواعها الإعلام الآلي، الأمن، الاستشارة.

2. **حسب الحجم** : عادة ما تصنف المؤسسات وفق هذا المعيار حسب عدد العمال أو رقم الأعمال:

- المؤسسات الصغيرة جدا : تضم (أقل من 10 عمال).
- المؤسسات الصغيرة : تضم (أقل من 50 عامل، أي من 10-49 عامل).
- المؤسسات المتوسطة : يتراوح عدد عمالها (50-250 عامل).
- المؤسسات الكبيرة : وهي المؤسسات الضخمة التي (تضم أكثر من 250 عاملا).

تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال(دج)	الحصيلة السنوية(دج)
متوسطة	50 إلى 250 عامل	400 مليون إلى 04 مليار دج	200 مليون إلى 1 مليار دج
صغيرة	10 إلى 49 عامل	اقل من 400 مليون	اقل من 200 مليون
مصغرة	01 إلى 09 عامل	اقل من 40 مليون	اقل من 20 مليون

تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الاقتصادية

حجم المؤسسة	عدد العمال (الإجراء)	رقم الأعمال السنوي	مجموع الميزانية السنوية	الشكل القانوني
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	≤ 2 مليون أورو	≤ 2 مليون أورو	مؤسسة تمتاز باستقلالية في التسيير
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	≤ 10 مليون أورو	≤ 10 مليون أورو	
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 249	≤ 50 مليون أورو	≤ 43 مليون أورو	
مؤسسة كبيرة	أكثر من 249	> 50 مليون أورو	> 43 مليون أورو	

3. **حسب المعيار القانوني:** نستطيع أن نميز نوعين هما :

- **المؤسسات الفردية :** هي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد أو عائلة.

- **المؤسسات الجماعية :** وهي مؤسسات تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل منهم بتقديم حصة من المال والعمل، مع اقتسام النتيجة المحققة، ويمكن تقسيمها إلى:

✓ شركة الأشخاص : كشركات التضامن وشركات التوصية البسيطة وهي شركات سهلة التكوين، فهي تحتاج إلى عقد شراكة يتضمن على الأقل قيمة المساهمة لكل مشترك، و هدف المؤسسة، وكيفية توزيع الأرباح.

✓ شركات رؤوس الأموال :و هي على شكل مؤسسات مالية ومصرفية تسمح للعديد من الأفراد أن يستثمروا ما لديهم من أموال في هذه المؤسسات، و رأس مالها مقسم إلى أسهم قابلة للتداول، كشركات التوصية بالأسهم وشركات المساهمة .

✓ شركات ذات مسؤولية محدودة: هذا الشكل القانوني يسمح لرجال الاعمال بانشاء شركة ذات مسؤولية محدودة والتي تتضمن نوعين من المؤسسات :

- الشركات ذات المسؤولية المحدودة (SARL) **La Société à responsabilité Limitée**
- مؤسسات الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة (EURL) **L'entreprise unipersonnelle à responsabilité limitée**.

4. **حسب طبيعة الملكية:** تصنف المؤسسات حسب طبيعة الملكية إلى :

- **المؤسسة الخاصة :** و هي المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص أي هم الدين يتحكمون فيها دون تدخل الدولة.
- **المؤسسة العامة:** و هي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة أو الجهات المحلية حيت تقوم الدولة بإنشاء تلك المؤسسات لعدة أسباب منها :
  – المساهمة في تنمية الإقتصاد الوطني.
  – تأميم المؤسسات التي ملكا للأجانب و الأشخاص الغير و وطنيين أتناء الاحتلال.
- **المؤسسات المختلفة :** و هي المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى الدولة أو القطاع الخاص و نذكر على سبيل المثال فرع شركة سونا طراك و التي تشترك فيها مع بعض المؤسسات الأجنبية.

5. **حسب طبيعة النشاط الاقتصادي :** تصنف إلى :

– المؤسسات الصناعية :(Les entreprises industrielles) ذات طابع إنتاجي، تختص في صناعة السلع المختلفة .

– المؤسسات التجارية :(Les entreprises commerciales) تهتم بالنشاط التجاري، كنقل السلع وتوزيعها .

– المؤسسات الزراعية :(Les entreprises agricoles) تهتم بزيادة إنتاجية الأرض وتقديم منتجات نباتية وحيوانية .

– المؤسسات المالية :(Les entreprises financières) تقوم بالنشاطات المالية، كالبنوك، مؤسسات التأمين...الخ .

– مؤسسات الخدمات :(Les entreprises de services) تقوم بتقديم خدمات معينة كالنقل، البريد و المواصلات .

تتسم شركات الطاقة بطبيعة قانونية مختلطة (عامة وخاصة)، حيث تخضع لمنظومة تشريعية وتنظيمية صارمة لكونها تدير موارد استراتيجية. وهي غالباً ما تأخذ شكل شركات تجارية اقتصادية (شخصيات قانونية خاصة) تعمل ضمن عقود امتياز أو شراكة مع الدولة، التي تضمن وتسيّر الشبكات العمومية وتراقب الإنتاج لضمان الأمن الطاقوي والتنمية المستدامة.

وفيما يلي تفصيل للطبيعة القانونية:

- **الطابع المزدوج (عام/خاص):** فريق فقهي يعتبرها مشروعات قانون عام لكونها تقدم خدمة عامة، بينما يعتبرها آخرون مشروعات قانون خاص لأن المستثمر شخص خاص، وقد أخذت معظم التشريعات (مثل الإماراتي والجزائري) بأسلوب الشراكة والتعاقد التنظيمي.
- **عقود الطاقة:** تستند أنشطة هذه الشركات إلى عقود طويلة الأمد (امتياز، شراكة، إنتاج) تحدد بدقة الحقوق والالتزامات، وتنقل ملكية الكهرباء عبر شبكات عامة.
- **التنظيم القانوني:** تخضع هذه الشركات لرقابة صارمة، بما في ذلك التراخيص، شهادات أصل الطاقة (خاصة المتجددة)، وتسعيرات مضمونة للشراء.
- **الهدف الاستراتيجي:** تهدف إلى استغلال الموارد (النفط، الغاز، الطاقات المتجددة) وتطويرها، وتُدمج الطاقات المتجددة ضمن الاستثمارات ذات الأولوية.
- تتسم هذه الشركات بكونها كيانات تهدف للربح، لكنها مُقيدة بمسؤوليات بيئية واقتصادية تجاه الدولة والمجتمع.